



## لاتوجهات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي وأهم التحديات والصعوبات

ركزت الخطة الخمسية الحادية عشر لقطاع التعليم العالي على توفير المستلزمات المادية والبشرية لدعم العملية التعليمية وتحقيق هدفها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في سورية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسات التنفيذية:

### ١-زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وفتحها للجميع وفق معايير الجودة

- ١- تطوير خطة القبول الجامعي بهدف زيادة معدل الالتحاق بواقع ١% من الفئة العمرية في عام القبول لنهاية الخطة.
- ٢- اعتماد معايير جديدة للقبول الجامعي.
- ٣- تعزيز مساهمة الجامعات الخاصة في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي.
- ٤- تطوير أنماط جديدة للتعليم والتعلم كماً ونوعاً.
- ٥- تطوير فروع الجامعات المفتوحة في المحافظات لتصبح جامعات مستقلة.
- ٦- التوسع في الأبنية الجامعية بما يتوافق وخطط التطوير المعتمدة.
- ٧- زيادة أعداد الطلاب العرب والأجانب في الجامعات.

### ٢- تعزيز الاستثمار الأمثل في التعليم والبحث العلمي كمورد فاعل في عملية التنمية

- ١- تطوير مصادر المعرفة وتنويعها وتعزيز سبل النفاذ إليها.
- ٢- تطوير المخابر وتحديثها وتزويدها بالتقانات المعاصرة.
- ٣- تطوير المكتبات الجامعية وتحديثها وربطها بقواعد البيانات العالمية.
- ٤- تعميم استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.
- ٥- تعزيز الصلة وقنوات الترابط وآلياته بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة الطالبة للبحث العلمي والمستفيدة منه.
- ٦- تأهيل الباحثين وأعضاء الهيئة التعليمية والارتقاء بمستواهم العلمي والتقني واللغوي وتحفيزهم.
- ٧- تطوير آلية تقويم البحوث بهدف الارتقاء بها إلى المعايير الدولية.
- ٨- الاستمرار في بناء القدرات الوطنية.
- ٩- تطوير حقول إستراتيجية للبحث العلمي عابرة ومتعددة التخصصات وإنشاء مراكز تميز بحثية.
- ١٠- تعزيز البحث العلمي في المستشفيات التعليمية.
- ١١- زيادة أعداد المقبولين في برامج الدراسات العليا، لتصبح بما لا يقل عن ٧,٥% من مجموع طلبة الجامعات في نهاية الخطة.
- ١٢- تطوير نظام قبول في الدراسات العليا في مختلف الاختصاصات بما يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- ١٣- تعزيز المشاركة المجتمعية للجامعة.

### ٣- تعزيز الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

- ١- إحداث برامج واختصاصات تستجيب لاحتياجات التنمية المجتمعية وسوق العمل.
- ٢- متابعة تطوير هيكلية البرامج والنظم الدراسية (النظام الفصلي- نظام الساعات المعتمدة....).
- ٣- تطوير الخطط الدراسية و المناهج بما يلبي حاجات التنمية.
- ٤- التقويم المستمر للمناهج الدراسية الجامعية.
- ٥- استحداث برامج للتعليم المستمر والتعليم عن بعد تستهدف تحسين المستوى المهاري لقوة العمل، وزيادة خياراتهم الحياتية مع التأكيد على التدريب على المهارات الحديثة وتقويم الجوانب الإدراكية العلمية والتعامل مع التقنيات الحديثة.
- ٦- تعزيز التشاركية مع القطاع الخاص، من خلال المشاركة في التدريس والتدريب والتأهيل والتشغيل والتمويل.
- ٧- تحسين مستوى ونوعية التعليم التقني بما يواكب التطورات العالمية، ويلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### ٤- تطوير الأداء وكفاءة الاستخدام الأمثل للموارد

- ١- تطوير نظام لتقويم الأداء وفق معايير الجودة.
- ٢- تطوير نظم الاستقلالية والمساءلة وتوزيع المسؤوليات في منظومة التعليم العالي.
- ٣- اعتماد آليات جديدة للإدارة المالية تعتمد نموذج موازنات الإنفاق متوسط المدى، وتأمين مستلزمات تطبيقها.
- ٤- الالتزام بقواعد ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي والأكاديمي.
- ٥- الارتقاء بالمستوى الإداري والتقني واللغوي للعاملين الإداريين في منظومة التعليم العالي.
- ٦- تطوير وتحسين أداء المستشفيات والمراكز الطبية التعليمية في مجالات التأهيل والتدريب والرعاية والخدمات الصحية والفندقية.
- ٧- تفعيل التعاون مع المراكز الطبية المحلية والعربية والدولية.
- ٨- تطوير نظام للتقويم المستمر لأداء المشافي التعليمية وفق معايير الجودة المعتمدة دولياً .
- ٩- الارتقاء بالمستوى الإداري والتقني واللغوي للعاملين الإداريين في المشافي التعليمية.
- ١٠- تطوير الخدمات الطبية المساندة وخاصة التمريض.
- ١١- تفعيل الوظيفة الاقتصادية للجامعة.

### تعزيز حاكمية التعليم العالي وتطوير العمل الإداري المؤسسي :

#### أولاً - على مستوى العمل الإداري.

- الارتقاء بمستوى الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- الارتقاء بمستوى رضا المواطن من خلال إحداث مراكز لخدمة المواطن في الجهات التابعة.
- إعادة الهيكلة الإدارية للوزارة والجهات التابعة لها وتعديل الأنظمة الداخلية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية على مختلف المستويات الإدارية.
- التوجه نحو اللامركزية الإدارية والتفويض.
- تطوير أتمتة العمل الإداري والبريد الإلكتروني.

#### ثانياً - تطوير الموارد البشرية.

- تطوير الموارد البشرية والكفاءات والمهارات الشخصية على المستويات جميعها من خلال برامج تدريبية علمية وعملية وفنية وإدارية ورفدها بالمؤهلات العليا والخبرات الكفوءة خاصة في المستويات الإدارية القيادية.

- بناء قاعدة بيانات للموارد البشرية تتضمن الخبرات والكفاءات للمواد البشرية.
- تنفيذ الخطط الاستراتيجية بناءً على مسح الاحتياجات التدريبية المطلوبة.
- تفعيل ربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي.
- تطوير تقييم الأداء مما يحقق الكفاءة والفاعلية للنظام الإداري وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.
- الاستفادة المثلى والفعالة من التدريب الداخلي والخارجي وتوجيهه إلى مستحقيه.

### **أهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي:**

١. زيادة الطلب على التعليم العالي نتيجة للزيادة السكانية والإقبال المتزايد على التعليم العالي.
٢. ازدياد أعداد الطلاب الحاصلين على علامات مرتفعة في الثانوية مما انعكس على ارتفاع علامات القبول في معظم الكليات.
٣. جودة التعليم ومواءمته مع سوق العمل.
٤. الانحراف في نسبة الناجحين في الثانوية العامة من الفرع العلمي إلى الفرع الأدبي، مما يزيد الطلب على الكليات النظرية على حساب الكليات التطبيقية (التصحر العلمي).
٥. دعم وتطوير البحث العلمي الجامعي.

### **أهم العوائق التي تواجه قطاع التعليم العالي .**

- Ø محدودية التمويل والاعتمادات المالية المرصدة للجامعات والمشافي التعليمية مما يؤخر تنفيذ استراتيجيات وسياسات التعليم العالي في الخطة الخمسية الحادية عشر.
- Ø الأوضاع السياسية والأمنية على المستوى الوطني والدولي .
- Ø تعثر العلاقات الدولية والثقافية بسبب الظروف الحالية والعقوبات الدولية.
- Ø توقف معظم مشاريع التعاون الدولي ( منح - تمويل - خبراء).

وتهدف خطة عمل التعليم العالي (٢٠١٢ - ٢٠١٣) للارتقاء بأداء التعليم العالي من خلال قدرته في القيام بالأدوار المتوقعة منه بأقل تكلفة في مدخلاته وعملياته ومخرجاته وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، **من خلال التركيز على مجموعة من المحاور .**

- Ø الاستمرار بالعمل على التوسع الأفقي للجامعات لمواجهة الطلب على التعليم العالي.
- Ø التوسع في برامج البحث العلمي والارتقاء بها.
- Ø الموازنة بين الكم والنوع في القبول الجامعي للطلاب.
- Ø إحداث هيئة للجودة والاعتماد في التعليم العالي.
- Ø تعزيز حاكمية التعليم العالي وتطوير العمل الإداري المؤسسي.
- Ø تعزيز البنى التحتية والبيئة التمكينية ومستلزمات العملية التعليمية والبحثية.
- Ø النهوض بالمعاهد التقنية والارتقاء بها لتلبية حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- Ø تطوير المشافي التعليمية وتحسين أدائها والارتقاء بجودة خدماتها.